بالاتفاق او على الحال من المبني الذي هو المبتدى على راي سيبويه اي حالة كون
بنائه متفقا عليه   لانه الاصل في البنا الجار والمجرور متعلق بالاصل وهو
في اللغة ما بني عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان احسن ما يراد منها
هنا الراجح والمعنى لان البنا على السكون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك
ان البنا ضد الاعراب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فضده وهو البنا يكون
الاصل فيه السكون تحقيقا للتضاد وايضا البنا ثقيل للزومه حالة واحدة
والسكون خفيف فناسب ان يكون الاصل فيه ذلك ليحصل التعادل
في وقوعه متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب
الظاهر والا ففي الحقيقة ان الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل
وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة فما ذكره من المواضع الاربعة
مسلم فيما عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة فتدبر   والامر مبني اي على السكون ان كان صحيح الاخر او نائبه
وهو الحذف ان كان معتل الاخر كما سياتي   وذهب الكوفيون مقابل
للقول الاصح الذي هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بان اضمار الجازم
ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل الذي هو بنا الافعال فلا يرتكب
من غير ضرورة داعية اليه سيما مع مزيد التكلف   مقدرة حال من لام
الامر وفي نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة انها غير ملفوظ بها
وقفا منصوب على الظرفية توسعا اي في حالة الوقف وهو جواب عما يقال
ان الالتباس مدفوع لان المرفوع يحرك الاخر بالضمة والمجزوم سكن الاخر
فلا التباس ومحصل الجواب ان الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي
الالتباس ولو في صورة   ثم اتي بهمزة الوصل فان قلت ــــ هلا
حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغني بذلك عن همزة الوصل
فالجواب انهم لم يحركوه لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حرك
لرجع للماضي   توصلا مفعول لاجله من قوله اتي اي لاجل التوصل للنطق
بالساكن الذي هو الضاد   ثم المعرب اي فيه للعهد الذكري لتقدم مدخولها

صرحا

صريحا في قوله والفعل قسمان معرب ومبني وقوله فالمعرب الفعل المضارع وهو
المراد هنا   ما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه بنا على ان الاعراب معنوي
او يبقى الكلام على ظاهره بناء على ان الاعراب لفظي الذي هو نفس الحركة
الموصوفة بالظهور   وما يقدر ما لم موصول او نكرة واقعة على قسم
ويقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل ضمير مستتر يعود على
الاعراب فقد جرت الصفة او الصلة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم
ظاهر سكوت المص عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتعذر او للثقل ثم
وتعرضه بعدها يقدر للثقل وللتعذر في الحركة يقتضي عدم اتصاف هذا التقدير
بشي من التعذر او الثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر ان هذا التقدير هنا
للثقل اذ النون قد حذفت لتوالي الامثال وتوالي الامثال ثقيل لا متعذر
الصحيح الاخر وهو ما اخره حرف صحيح بان لم يكن من حروف العلة ويشترط
ايضا ان لا يتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة فان المتصل به واحد
مما ذكر كان اعرابه بالحروف وانما زاد هذا الشرط اخذا من تمثيله واقتصاره
على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التقسيم قاصرا اذ يكون
القسم شاملا للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب بالحركات
والذي يقدر اعرابه قسمان بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون
نحو لم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لان التقدير هنا عارض وما ذكره من
التقدير الذاتي   فالذي يقدر فيه حرف ان كلامه يوهم الحصر وليس
كذلك بل منه ايضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي   وجهك بالعنبر والمسك الزكي
اذا اكد بالنون اي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له في
اللفظ والفعل المضارع انما يبنى اذا اتصل به نون التوكيد وكانت مباشرة
له فان لم تباشره كالامثلة التي سيذكرها اعرب   نحو لتبلون فعل مضارع
مبني للمجهول والواو ضمير نايب فاعل وهذا مثال للمتصل به واو الجماعة ولا
ولتبلوان هذا مثال للمتصل به الف الاثنين ولتبلين مثال للمتصل به ياء المخاطبة

Copyright King Saud University